١٢٢ ـ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد[١].

الإمام زين الدّين أبو حامد الغزّاليّ، الطُّوسيّ، الفقيه الشّافعيّ، حُجّة الإسلام.

قرأ قطعة من الفقه بطُوس على أحمد الرّاذَكانيّ[٢]، ثمّ قدِم نَيْسابور في طائفة من طَلَبة الفقه، فجدّ واجتهد، ولزِم إمام الحرمين أبا المَعالي حتّى تخرَّج

---

(١) أنظر عن (محمد بن محمد الغزالي) في: تاريخ حلب للعظيمي (بتحقيق زعرور) ٣٦٥، و(تحقيق سويم) ٣١، وتاريخ الفارقي ٢٧٨، وتبيين كذب المفتري ٢٩١ ـ ٣٠٦، والمنتظم ٩/١٦٨ ـ ١٧٠ رقم ٢٧٧ (١٧/١٢٤ ـ ١٢٧ رقم ٣٧٩٩)، والمنتخب من السياق ٧٣ ـ ٧٥ رقم ١٦١، ومعجم البلدان ٣/٥٤١، واللباب ٢/٣٧٩، والكامل في التاريخ ١٠/٤٩١، ووفيات الأعيان ٤/٢١٦ ـ ٢١٩، وآثار البلاد ٣٣٠، ٣٥٣، ٣٧٧، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٧، ومرآة الزمان لسبط ابن الجوزي ج ٨ ق ١/٣٩، ٤٠، وتاريخ الزمان ١٣٣، والروض المعطار ٤٠٠، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/٢٤٩ ـ ٢٦٤ رقم ٧٠، والمختصر لأبي الفداء ٢/٢٢٥، وسير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٢ ـ ٣٤٦ رقم ٢٠٤، والإعلام بوفيات الأعلام ٢٠٨، والمعين في طبقات المحدّثين ١٤٩ رقم ١٦١١، ودول الإسلام ٢/٣٤، والعبر ٤/١٠، وتاريخ ابن الوردي ٢/٢١، ومرآة الجنان ٣/١٧٧ ـ ١٩٢، والوافي بالوفيات ١/٢٧٤ ـ ٢٧٧ رقم ١٧٦، وعيون التواريخ (مخطوط) ١٣/٢٦٢ ـ ٢٦٧، (والمطبوع) ١٢/٣ ـ ٧، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦/١٩١ ـ ٢٨٩، وطبقات الشافعية للإسنوي ٢/٢٤٢ ـ ٢٤٥، والبداية والنهاية ١٢/١٧٣، ١٧٤، وطبقات فقهاء الشافعية لابن كثير (مخطوط) ١٠٥ ب ـ ١٠٧ أ، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٣٧، ٣٨، وطبقات الأولياء لابن الملقّن ١٠٣، ١٠٤، والوفيات لابن قنفذ ٢٦٦، ٢٦٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/٣٠٠، ٣٠١ رقم ٢٦١، والمقفّى الكبير للمقريزي ٧/٧٦ ـ ٨٤ رقم ٣١٥٧، والنجوم الزاهرة ٥/٢٠٣، وتاريخ الخلفاء ٤٣١، والأنس الجليل ١/٢٦٥، ومفتاح السعادة ٢/٣٣٢ ـ ٣٣٦ و٣٤١ ـ ٣٤٣ و٣٤٧ ـ ٣٥٠ و٥٦٠ ـ ٥٦٢، وطبقات الشافعية لابن هداية الله ١٩٢ ـ ١٩٥، وكشف الظنون ١٢، ٢٣، ٢٤، ٣٦، ٨٢، ٨٤، ٩٧، ١٠٤، وشذرات الذهب ٤/١٠ ـ ١٣، وإتحاف السادة المتقين ١/٦ ـ ٥٣، وروضات الجنات ١٨٠ ـ ١٨٥، وإيضاح المكنون ١/١١، ١٧١، ٢٩٨، ٣٠٠، ٥٩٥ و٢/٤٣، ١٠٣، ٣٧٠، ٥٣٦، ٧٢٢، وهدية العارفين ٢/٧٩ ـ ٨١، وديوان الإسلام ٣/٣٧٦ ـ ٣٧٨ رقم ١٥٥٧، وأبجد العلوم ٣/١١٠، والتاج المكلّل للقنوجي ٣٨٨، ٣٨٩، والمجدّدون في الإسلام ١٨١ ـ ١٨٤، وكنوز الأجداد ٢٧٢ ـ ٢٨١، والفتح المبين ٢/٨ ـ ١٠، وآداب اللغة العربية ٣/٩٧، والأعلام ٧/٢٢، ومعجم المؤلفين ١١/٢٦٦ ـ ٢٦٩.

(٢) الراذكاني: براء مهملة وذال معجمة مفتوحة، بينهما ألِف، ثم كاف وألِف ونون. نسبة إلى راذَكان: بُليدة بأعالي طوس. (الأنساب ٦/٣٧).
وقد تصحّفت في الأصل إلى: «الراذياني».

عن مدّةٍ قريبة، وصار أَنْظَرَ أهل زمانه، وواحد أقرانه، وأعدّ للطّلبة، وأخذ في التّصنيف والتّعليق.

وكان الإمام أبو المعالي مع عُلُوّ درجته وفرْط ذكائه، لا يطيب له تصدّيه للتّصنيف، وإن كان في الظّاهر مبتهجاً به[1].

ثمّ إنّ أبا حامد خرج إلى المعسكر، فأقبل عليه نظام المُلْك، وناظر الأقران بحضرته، فظهر اسمُه، وشاع أمره، فولاّه النّظام تدريس مدرسته ببغداد، ورسَم له بالمصير إليها، فقدمَها، وأعجبَ الكُلّ مناظرتُه. وما لَقِي الرجل مثلَ نفسه. ثمّ أقبل على عِلم الأصول، وصنّف فيها وفي المذهب والخلاف، وعظُمَت حشْمته ببغداد، حتّى كانت تغلب حشمة الأمراء والأكابر، فانقلب الأمر من وجهٍ آخر، وظَهَر عليه بعد مطالعة العلوم الدّقيقة، ومُمارسة التّصانيف طريق التّزهُّد والتّألُّه فترك الحشمة، وطرح الزّينة، وتزوّد للمَعَاد، وقصد بيت الله، وحجّ، ورجع على طريق الشّام، وزار القدس، وأقام بدمشق مدّة سنين[2]، وصنّف بها «إحياء علوم الدّين» وكتاب «الأربعين»، و«القِسْطاس»، و«مَحَكّ النّظر»، وغير ذلك.

وأخذ في مجاهَدَة النّفْس، وتغيير الأخلاق، وتهذيب الباطن، وانقلب شيطان الرّعونة، وطلب الرئاسة والتّخلّق بالأخلاق الذّميمة، إلى سكون النّفْس، وكرم الأخلاق، والفراغ عن الرسوم، وتَزَيّا بزيّ الصّالحين.

ثمّ عاد إلى وطنه، لازماً بيته، مشتغلاً بالتّفكير، مُلازماً للوقت، فبقي على ذلك مدّة. وظهرت له التّصانيف. ولم يبدُ في أيّامه مناقضةٌ لِما كان فيه، ولا اعتراضٌ لأحدٍ على مآثره، حتّى انتهت نوبة الوزارة إلى فخر المُلْك، وقد سمع وتحقّق بمكان أبي حامد وكمال فضله، فحضره وسمع كلامه، فطلب منه أن لا تبقى أنفاسه وفوائده عقيمة، لا استفادة منها ولا اقتباس من أنوارها، وألحّ عليه كلّ الإلحاح، وتشدّد في الاقتراح إلى أن أجاب إلى الخروج، وقدِم نَيْسابور. وكان اللّيث غائباً عن عرينه، والأمر خافياً في مستور قضاء الله ومكنونه. ورُسِم

(١) أنظر: طبقات ابن الصلاح ١/٢٦٠.

(٢) في طبقات ابن الصلاح ١/٢٦١: «قريباً من عشر سنين».

له بأن يُدرّس بالمدرسة النّظاميّة، فلم يجد بُدّاً من ذلك.

قال هذا كلّه وأكثر منه عبدُ الغافر بن إسماعيل في «تاريخه»[1]. ثمّ قال: ولقد زُرْته مِراراً، وما كنتُ أحدُسُ في نفسي مع ما عهِدْته في سالف الزّمان عليه من الزّعارة[2]، وإيحاش النّاس، والنّظر إليهم بعين الإزدراء، والإستخفاف بهم كِبَراً وخُيَلاء وآغتِراراً[3] بما رُزِق من البسْطة في النُّطْق، والخاطر، والعبارة، وطلب الجاه، والعُلُوّ في المنزلة أنّه صار على الضّدّ، وتصفّى من تلك الكُدُورات. وكنت أظنّ أنّه متلفّعٌ بجلباب التّكَلُّف، متنمّس بما صار إليه، فتحقّقت بعد السّبْر والتّنقير أنّ الأمر على خلاف المظنون، وأنّ الرجل أفاق بعد الجنون.

وحكى لنا في ليالٍ كيفيّة أحواله، من آبتداء ما ظهر له بطريق التّألُّه، وغَلَبة الحال عليه، بعد تبحُّره في العلوم، وآستطالته على الكلّ بكلامه، والإستعداد الّذي خصّه الله به في تحصيل أنواع العلوم، وتمكّنه من البحث والنّظر، حتّى تبرَّم بالإشتغال بالعلوم العَرَبيّة عن المعاملة، وتفكّر في العاقبة، وما ينفع في الآخرة؛ فآبتدأ بصُحبة أبي عليّ الفارْمَذيّ[4]، فأخذ منه آستفتاح الطّريقة، وآمتثل ما كان يشير به عليه من القيام بوظائف العبادات، والإمعان في النّوافل، وآستدامة الأذكار والاجتهاد والجدّ، طلباً للنّجاة، إلى أن جاز تلك العقاب، وتكلّف تلك المشاقّ، وما حصل على ما كان يرومه.

ثمّ حكى أنّه راجع العلوم، وخاض في الفنون. وعاود الجِدّ في العلوم الدّقيقة، وآلتقى بأربابها، حتّى تفتّحت له أبوابها، وبقي مدّةً في الوقائع، وتكافؤ الآداب، وأطراف المسائل.

ثمّ حكى أنّه فُتِح عليه بابٌ من الخوف، بحيث شغله عن كلّ شيء،

(١) أنظر طبقات ابن الصلاح ١/٢٦٠ ـ ٢٦٢، وتبيين كذب المفتري ٢٩١ ـ ٢٩٤.

(٢) الزّعارة: الشراسة وسوء الخُلُق.

(٣) في سير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٤: «واعتزازاً».

(٤) الفارْمَذيّ: بسكون الراء وفتح الميم. نسبة إلى فارْمَذ. قرية من قرى طوس. وأبو علي الفارْمَذي هو: الفضل بن محمد بن علي. لسان خراسان وشيخها. توفي سنة ٤٧٧ هـ. وقد تقدّمت ترجمته في الطبقة الثامنة والأربعين.

وحمله على الإعراض عمّا سواه، حتّى سهل ذلك عليه. وهكذا إلى أن آرتاض كلّ الرياضة، وظهرت له الحقائق، وصار ما كنّا نظن به ناموساً وتخلُّقاً، طَبْعاً وتحقُّقاً. وأنّ ذلك أثر السّعادة المُقَدَّرة له من الله تعالى.

ثمّ سألناه عن كيفيّة رغبته في الخروج من بيته، والرجوع إلى ما دُعيَ إليه من أمر نَيْسابور. فقال معتذراً: ما كنت أجوِّز في ديني أن أقف عن الدّعوة، ومنفعة الطّالبين، وقد خفَّ عليَّ أن أبوح بالحقّ، وأنطق به، وأدعو إليه. وكان صادقاً في ذلك[1].

فلمّا خفّ أمر الوزير، وعلم أنّ وقوفه على ما كان فيه ظهور وحشة وخيال طلب جاهٍ وحِشْمة، ترك ذلك قبل أن يُتْرَك، وعاد إلى بيته، وآتَّخَذَ في جواره مدرسةً لطَلَبة العلم، وخانقاه للصُّوفيّة، ووزّع أوقاته على وظائف الحاضرين، من ختْم القرآن، ومجالسته أصحاب القلوب، والقعود للتّدريس لطالبه، إلى أن توفّاه الله بعد مُقاساة أنواعٍ من القَصْد، والمناوأة من الخصوم، والسّاعين به إلى الملوك، وكفاية الله إيّاه، وحِفْظه وصيانته عن أن تنوشه أيدي النَّكَبات، أو يُنتهَك سِتْرُ دِينه بشيءٍ من الزّلّات[2].

وكانت خاتمة أمره إقباله على طلب حديث المصطفى ﷺ، ومجالسة أهله، ومطالعة «الصّحيحَيْن». ولو عاش لسبق الكلّ في ذلك الفنّ بيسيرٍ من الأيّام. ولم يتّفق له أن يروي، ولم يُعْقِبْ إلّا البنات.

وكان له من الأسباب إرثاً وكسْباً ما يقوم بكفايته، وقد عُرِضَت عليه أموالٌ فما قَبِلَها[3].

وممّا كان يُعترض به عليه، وقوعُ خَلَلٍ من جهة النَّحْو يقع في أثناء كلامه، ورُوجع فيه، فأنْصف من نفسه، وآعترف بأنّه ما مارسه، وآكتفى بما كان يحتاج إليه في كلامه، مع أنّه كان يؤلّف الخُطَب، ويشرح الكُتُب بالعبارة التّي يعجز الأدباء والفُقهاء عن أمثالها.

(١) طبقات ابن الصلاح ٢٦٢/١، تبيين كذب المفتري ٢٩٤، ٢٩٥.
(٢) أنظر: طبقات ابن الصلاح ٢٦٣/١، وتبيين كذب المفتري ٢٩٥، ٢٩٦.
(٣) تبيين كذب المفتري ٢٩٦.

وممّا نُقِم عليه أيضاً ما ذُكِر من الألفاظ المستبشعة بالفارسيّة في كتاب «كيمياء السّعادة والعلوم»، وشرح بعض الصُّوَر والمسائل، بحيث لا يوافق مراسم الشّرع، وظواهر ما عليه قواعد الإسلام.

وكان الأَوْلَى به، والحقّ أحقّ ما يُقال، ترك ذلك التّصنيف، والإعراض عن الشّرح له[1]، فإنّ العَوام ربّما لا يُحكِمون أُصول القواعد بالبراهين والحُجَج، فإذا سمعوا أشياء من ذلك تخيَّلوا منه ما هو المُضِرّ بعقائدهم، ويَنْسِبُون ذلك إلى بيان مذهب الأوائل على أنّ المنصف اللّبيب إذا رَجَع إلى نفسه، علم أنّ أكثر ما ذكره ممّا رمز إليه إشارات الشّرع، وإنْ لم يُبُحْ به. ويوجد أمثاله في كلام مشايخ الطّريقة مرموزةً، ومصرَّحاً بها، متفرِّقة. وليس لفظٌ منه إلّا وكما يُشعِر أحدُ وجوهه بكلامٍ موهوم، فإنّه يُشعِر بسائر وجوهه بما يوافق عقائد أهل الملة، فلا يجب إذاً حمْله إلّا على ما يوافق، ولا ينبغي أن يتعلّق به في الرّدّ عليه متعلّق، إذا أمكنه أن يبيّن له وجهاً. وكان الأَوْلَى به أن يترك الإفصاح بذلك كما تقدّم.

وقد سمعت أنّه سمع من «سُنن أبي داود»، عن القاضي أبي الفتح الحاكميّ الطُّوسيّ.

وسمع من أبي عبدالله محمد بن أحمد الخُوَارِي، مع آبنيه الشّيخين: عبد الجبّار، وعبد الحميد، كتاب «المولد» لابن أبي عاصم، عن أبي بكر أحمد بن محمود بن الحارث، عن أبي الشّيخ، عنه[2].

قلت: ما نقم عبد الغافر على أبي حامد من تلك الألفاظ الّتي في «كيمياء السّعادة» فلأبي حامد أمثاله في بعض تواليفه، حتّى قال فيه، أظنّه تلميذه ابن العربيّ: بَلَغ شيخنا أبو حامد الفلاسفة، وأراد أن يتقيَّأهم فما آستطاع. رأيتُ غير واحدٍ من الأئمّة يقولون، إنّه ردّ على الفلاسفة في مواضع، ووافقهم عليها في بعض تواليفه، ووقع في شكوك، نسأل الله السّلامة واليقين، ولكنّه مِثال حَسن القَصْد.

(١) المنتخب من السياق ٧٤.
(٢) المنتخب من السياق ٧٤ وفيه: «وتمام الكتاب في جزءين مسموع له».

وللإمام أبي عبدالله محمد بن عليّ المازَرِيّ الصَّقَلّي كلام على «الإحياء» يدلّ على تبحّره وتحقيقه، يقول فيه: وبعد فقد تكرّرت مكاتبتُكم في استعلام مذهبنا في الكتاب المترجَم «بإحياء علوم الدّين»، وذكرتم أنّ آراء النّاس فيه اختلفت، فطائفة انتصرت وتعصّبت لإشهاره، وطائفة منه حذّرت وعنه نفّرت، وطائفة لِعَيْبِه أظهرت، وكُتُبه حرّقت، ولم تنفردوا أهل المغرب باستعلام ما عندي، بل كاتبني أهل المشرق مثل ذلك، فوجب عندي إبانة الحقّ. ولم نتقدّم إلى قراءة هذا الكتاب سوى نُبَذٍ منه. فإن [نَفَّس][1] الله في العُمر، مَدَدْتُ في هذا الكتاب للأنفاس، وأزلت عن القلوب الإلتباس. وأعلموا أنّ هذا الرجل، وإن لم أكن قرأت كتابه، فقد رأيت تلامذته وأصحابه، فكلٌّ منهم يحكي لي نوعاً من حاله وطريقته، استلُوح منها من مذاهبه وسيرته، ما قام لي مقام العِيان، فأنا أقتصر في هذا الإملاء على ذِكر حال الرجل، وحال كتابه، وذِكر جُمَلٍ من مذاهب الموحّدين، والفلاسفة، والمتصوّفة وأصحاب الإشارات. فإنّ كتابه متردّد بين هذه الطّرائق الثّلاث، لا تعدوها، ثمّ أُتبع ذلك بذِكر حِيَل أهل مذهبٍ على أهل مذهبٍ آخر، ثمّ أُبيّن عن طُرُق الغرور، وأكشف عمّا فيه من خيال الباطل، لِيُحذَر من الوقوع في حبائل صائده.

ثمّ أثنى المازَرِيّ على أبي حامد في الفقه، وقال: هو بالفقه أعرف منه بأُصوله، وأمّا عِلم الكلام الّذي هو أُصول الدّين، فإنّه صنّف فيه أيضاً، وليس بالمستبحر فيها، ولقد فطنت لسبب عدم استبحاره، وذلك لأنّه قرأ علوم الفلسفة قبل إستبحاره في فنّ الأُصول، فأكسَبَتْه قراءةُ الفلسفة جُرأةً على المعاني، وتسهُّلاً للهجوم على الحقائق، لأنّ الفلاسفة تمرّ مع خواطرها، وليس لها حُكم شَرْع يزَعُها[2]، ولا يَخاف[3] من مخالفة أئمّة تتعبها[4]. وعرّفني بعض أصحابه أنّه كان له عُكُوف على رسائل إخوان الصّفاء، وهي إحدى وخمسون رسالة،

(١) في الأصل بياض. والمستدرك من (سير أعلام النبلاء ١٩/٣٤١).
(٢) في طبقات ابن الصلاح ١/٢٥٦: «يردعها».
(٣) في الأصل: «يخاف».
(٤) في طبقات ابن الصلاح زيادة: «فلذلك خامره ضربٌ من الإدلال على المعاني، فاسترسل فيها استرسال من لا يبالي بغيره».

ومصنّفها فيلسوف قد خاض في عِلم الشَّرْع والنَّقْل، فخرج ما بين العِلْمَيْن، وذكر الفلسفة، وحسّنها في قلوب أهل الشّرع بآياتٍ يتلو عندها، وأحاديث يذكرها.

ثمّ كان في هذا الزّمان المتأخّر رجلٌ من الفلاسفة يُعرف بابن سِينا، ملأ الدّنيا تواليف في علوم الفلسفة، وهو فيها إمامٌ كبير، وقد أدّاه[1] قُوّتُه في الفلسفة إلى أن حاول ردّ أُصول العقائد إلى علم الفلسفة، وتلطّف جَهْدَه حتّى تمّ له ما لم يتمّ لغيره. وقد رأيت جُمَلاً من دواوينه، ووجدت هذا الغزّاليّ يعوِّل عليه في أكثر ما يشير إليه من علوم الفلسفة[2].

إلى أن قال: وأمّا مذاهب الصُّوفيّة، فلست أدري على من عوَّل فيها[3]، ولكنّي رأيت فيما علّق عنه بعضُ أصحابه، أنّه ذكر كُتُب ابن سِينا وما فيها، وذكر بعد ذلك كُتُب أبي حَيّان التّوحيديّ، وعندي أنّه عليه عوّل في مذاهب الصُّوفيّة. وقد أُعْلِمتُ أنّ أبا حيّان ألّف ديواناً عظيماً في هذا الفنّ، ولم يُنقل إلينا شيءٌ منه.

ثمّ ذكر المازَرِيّ تَوَهُّنَه أكثر ما في «الإحياء» من الأحاديث. وقال: عادة المتورّعين أن لا يقولوا: قال مالك، قال الشّافعيّ. فيما لم يثبُت عندهم. وفي كتابه مذاهب وآراء في العمليّات هي خارجة عن مذاهب الأئمّة. واستحسانات عليها طلاوة، لا تستأهل أن يُفتى بها. وإذا تأمّلتَ الكتابَ وجدتَ فيه من الأحاديث والفَتْوى ما قلته، فَيستحسن أشياء مبناها على ما لا حقيقة له، مثل قصّ الأظفار أن تبدأ بالسَّبّابة، لأنّ لها الفضل على بقيّة الأصابع، لأنّها

(١) كذا في الأصل وطبقات ابن الصلاح ١/٢٥٧، وفي (السير ١٩/٣٤١): «أدّته».
(٢) في طبقات ابن الصلاح زيادة: «حتى أنه في بعض الأحايين ينقل نصّ كلامه من غير تغيير، وأحياناً يغيّره بنقله إلى الشرعيّات أكثر من نقل ابن سينا، لكونه أعلم بأسرار الشرع منه، فعلى ابن سينا ومؤلّف «رسائل إخوان الصفا» عوّل الغزالي في علم الفلسفة».
(٣) قال السبكي: «لم يكن عُمدته في «الإحياء» بعد معارفه وعلومه وتحقيقاته التي جمع بها شمل الكتاب ونظم بها محاسنه إلاّ على كتاب قوت القلوب لأبي طالب المكّي، وكتاب الرسالة للأستاذ أبي القاسم القشيري المجمَع على جلالتهما، وجلالة مصنِّفَيْهما. وأما ابن سينا فالغزالي يكفّره، فكيف يقال: إنه يقتدي به؟». (طبقات الشافعية الكبرى ٦/٢٤٧).

المُسَبِّحة، ثمّ نقصّ ما يليها من الوسطى[1]، لأنّها ناحية اليمين، ونختم بإبهام اليمنى. وذَكَر في ذلك أثراً[2].

وقال: من مات بعد بلوغه ولم يعلم أنّ الباريء قديم، مات مسلماً إجماعاً. ومَن تَساهَلَ في حكاية الإجماع في مثل هذا الّذي الأقرب أن يكون فيه الإجماع يعكس ما قال، الحقيق أن لا يوثَق بما فعل.

وقد رأيت له في الجزء الأوّل أنّه ذكر أنّ في علومه هذه ما لا يسوغ أن تُودَع في كتاب. فليت شِعْري، أحقٌّ هو أو باطل؟ فإنْ كان باطلاً فصَدَق، وإن كان حقّاً، وهو مُرادُه بلا شكّ، فلِمَ لا يودَع في الكُتُب، أَلْغُمُوضِهِ ودِقّته؟ فإن كان هو فَهْمُه، فما المانع لأن يفهمه غيره[3].

قال الطُّرْطُوشيّ محمد بن الوليد في رسالة لابن المظفَّر: فأمّا ما ذكرت من أمر الغزّاليّ، فرأيت الرجل وكلّمته، ورأيته جليلاً من أهلِ العلم، قد نَهَضَت به فضائلُه، واجتمع فيه العقل والفَهْم، وممارسة العلوم طول عُمره. وكان على ذلك مُعْظَم زمانه، ثمّ بدا له عن طريق العالم، ودخل في غُمار العُمّال، ثمّ تصوّف، فهجر العلومَ وأهلها، ودخل في علوم الخواطر، وأرباب العقول[4]، ووساوس الشّيطان، ثمّ شابَها بآراء الفلاسفة، ورموز الحلّاج، وجعل يطعن على الفقهاء والمتكلّمين. ولقد كاد أن ينسلخ من الدّين. فلمّا عمل «الإحياء» عمد يتكلّم في عُلُوم الأحوال ومرامز الصُّوفيّة، وكان غير أنيسٍ بها، ولا خبير بمعرفتها، فسقط على [أمّ رأسه][5] وشحن كتابه بالموضوعات.

(١) في الأصل: «الواسطى».

(٢) قال الإمام النووي في (شرح المهذّب ١/٣٤٥): قال الغزالي في (الإحياء ١/١٤١): «يبدأ بمسبّحة اليمنى، ثم البنصر، ثم الخنصر، ثم خنصر اليسرى إلى الإبهام، ثم إبهام اليمنى، وذكر فيه حديثاً وكلاماً في حكمته، وهذا الذي قاله مما أنكره عليه الإمام أبو عبدالله المازري المالكي الإمام في علم الأصول والكلام والفقه، وذكر في إنكاره عليه كلاماً لا يؤثر ذكره، والمقصود أن الذي ذكره الغزالي لا بأس به إلاّ في تأخير إبهام اليمنى فلا يُقبل قوله فيه، بل يقدّم اليمنى بكمالها، ثم يشرع في اليُسرى، وأما الحديث الذي ذكره فباطل لا أصل له».

(٣) أنظر: طبقات ابن الصلاح ١/٢٥٥ ـ ٢٥٩.

(٤) في (السير ١٩/٣٣٩): «القلوب».

(٥) في الأصل: «فسقط على الأثم» وبعدها بياض، والمستدرك من: سير أعلام النبلاء ١٩/٣٣٩.

وقال أبو عَمْرُو[1] بن الصّلاح: فصْلٌ [لبيان أشياء مهّمة][2] أُنْكِرَتْ على الغزّاليّ في مصنَّفاته، ولم يَرْتضِها أهلُ مذهبه وغيرهم من الشّذوذ في تصرّفاته، منها قولُه في المنطق:[3] هو مقدّمة العلوم كلّها، ومَن لا يحيط به، فلا ثقة له بمعلومه[4] أصلاً، وهذا مردودٌ، فكلّ صحيح الذِّهْن مَنْطِقيّ بالطَّبْع، وكيف غفل الشّيخ أبو حامد حال مشايخه مِن الأئمّة، وما رفعوا بالمنطق رأساً[5].

(١) في الأصل: «أبو عمر».

(٢) في الأصل بياض. والمستدرك من (طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/٢٥٢).

(٣) عند ابن الصلاح: «قوله في مقدّمة المنطق في أول «المستصفى»».

(٤) عند ابن الصلاح: «بعلومه».

(٥) قال ابن الصلاح: سمعت الشيخ عماد الدين ابن يونس يحكي عن يوسف الدمشقي مدرّس نظامية بغداد ـ وكان من النّظّار المعروفين ـ أنه كان ينكر هذا الكلام ويقول: فأبو بكر وعمر وفلان وفلان ـ يعني أن أولئك السادة ـ عظُمت حظوظهم من اليقين واليقين، ولم يحيطوا بهذه المقدّمة وأشباهها.

قال ابن الصلاح: تذكّرت بهذا ما حكى صاحب كتاب «الإمتاع والمؤانسة» أنّ الوزير ابن الفرات احتفل مجلسه ببغداد بأصناف من الفُضلاء من المتكلّمين وغيرهم، وفيهم الأشعري رحمة الله عليه، وفي المجلس متّى الفيلسوف النصراني، فقال الوزير: أريد أن يتندب منكم إنسان لمناظرة متّى في قوله: إنه لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل، والحجّة من الشُّبْهة، والشكّ من اليقين، إلاّ بما حويناه من المنطق، واستفدناه من واضعه على مراتبه، فانتُدب له أبو سعيد السيرافي، وكان فاضلاً في علوم غير النحو، فكلّمه في ذلك حتى أفحمه وفضحه، وليس هذا موضع التطويل بذكره. وغير خافٍ استغناء العلماء والعُقلاء ـ قبل واضع المنطق أرسطاطاليس وبعده ـ ومعارفهم الجمّة عن تعلُّم المنطق، وإنما المنطق عندهم ـ بزعمهم ـ آلةٌ صناعية تعصم الذهن من الخطأ، وكلّ ذي ذهن صحيح منطقيّ بالطبع، فكيف غفل الغزالي عن حال شيخه إمام الحرمين فمن قبله من كلّ إمام هو له مقدَّم، ولمحلّه في تحقيق الحقائق رافع له ومعظّم، ثم لم يرفع أحد منهم بالمنطق رأساً، ولا بنى عليه في شيء من تصرُّفاته أُسّاً، ولقد أتى بخلطه المنطق بأصول الفقه بدعة عظُم شُؤمها على المتفقّهة حتى كثر بعد ذلك فيهم المتفلسفة، والله المستعان.

وقد علّق الشيخ عبد القادر بدران على هامش أصل طبقات ابن الصلاح بقول:

«أقول: قول حجّة الإسلام: ومن لا يحيط بها، أي علماً، سواء كان ذلك بالطبع أو بالتعليم، وهذا نظير قول النحوي وصاحب علم المعاني فيمن لا فقه له في هذه العلوم، لا ثقة بما فهمه، وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما من أعلم الناس بالنحو والمعاني طبعاً وسليقة، وكذلك كانت قواعد المنطق مركوزة في طباعهم ولو لم يعبّروا عنها بالقواعد المشهورة، كما أنهم ما كانوا يعبّرون عن النحو والمعاني بالعبارات المدوّنة اليوم، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وما فيه من البلاغة بحيث لو اجتمع علماء المنطق بأجمعهم لم =

قال ابن الصّلاح:[1] وأمّا كتاب «المضْنُون به على غير أهله»، فَمَعَاذ الله أن يكون له. شاهدتُ على نسخة بخطّ القاضي كمال الدّين محمد بن عبدالله ابن الشّهْرزُوريّ أنّه موضوعٌ على الغزاليّ، وأنّه مختَرَعٌ من كتاب «مقاصد الفلاسفة»، وقد نقضه بكتاب «التّهافُت»[2].

وقال أبو بكر الطُّرْطُوشيّ: شحن الغزاليّ كتابه «الإحياء» بالكذِب على رسول الله ﷺ، فلا أعلم كتاباً على بسطة الأرض أكثر كذباً على رسول الله منه. ثمّ شبّكه بمذاهب الفلاسفة، ومعاني رسائل إخوان الصَّفَاء وهم قومٌ يرون النُّبُوَّة إكتساباً. فليس نبيّ في زعمهم أكثر من شخصٍ فاضل، تخلّق بمحاسن الأخلاق، وجانَبَ سفاسفها، وساس نفسه، حتّى مَلَك قيادها، فلا تغلبه شهواته، ولا يقهره سوء أخلاقه، ثمّ ساس الخلْق بتلك الأخلاق. وزعموا أنّ المعجزات جِيَل ومخاريق[3].

= يقدروا على الإتيان بمثلها، وكثير من قواعد المنطق جارٍ عليها، فالتحامل على حجّة الإسلام في هذه المقولة إنما هو من فرط جهالة بمقامه، على أن قوله: فلا ثقة له بعلومه أصلاً، المراد به العلوم المأخوذة من الكتب التي بُنيت قواعدها على قواعد المنطق لا العلوم المأخوذة من غيرها، والصحابة قد أحاطوا بهذه المقدّمة علماً ذوقيّاً، ولم يكن عندهم كتب أخذوا منها علومهم، بل كانت كتبهم القرآن العظيم المشتمل على جميع العلوم، وما فهموه من مشكاة نور صاحب الرسالة المعصوم، فحقّق ما أمليته لك تكن من الفائزين». (طبقات ابن الصلاح ١/٢٥٢، ٢٥٣ بالحاشية رقم ٣).

(١) في طبقاته ٢٦٣.

(٢) هو: تهافت الفلاسفة. طُبع عدّة طبعات، أجودها بتحقيق الدكتور سليمان دنيا، طبعة القاهرة ١٩٥٥ م.
وزاد ابن الصلاح عن القاضي الشهرزوري: أنه نفذ في طلب هذا الكتاب إلى البلاد البعيدة، فلم يقف له على خبر.
قال ابن الصلاح: وهذه النسخة ظهرت في هذا الزمان الغريب، ولا يليق بما صحّ عندنا من فضل الرجل ودينه.
وقد نُقل كتاب آخر مختصر نُسب إليه، ولما بحثنا عنه تحقّقنا أنه وُضِع عليه، وفي آخر هذه النسخة بخطّ آخر: هذا منقول من كتاب حكاية «مقاصد الفلاسفة» حرفاً بحرف، والغزالي إنما ذكره في «المقاصد» حكاية عنهم غير معتقدٍ له، وقد نقضه بكتاب «التهافت» وهذا الكتاب فيه التصريح بقِدَم العالم، ونفي الصفات، وبأنه لا يعلم الجزئيات سبحانه وتعالى، والإشارة إلى إحالة حشر الأجساد بإثبات التناسخ، ولم يكن هذا معتقده. (الطبقات ١/٢٦٣، ٢٦٤).

(٣) اختصره في (سير أعلام النبلاء ١٩/٣٣٤).

وقال الحافظ أبو القاسم بن عساكر في ترجمته[1]: ثمّ حجّ، ودخل الشّام، وأقام بها نحْواً من عشر سِنين، وصنّف، وأخذ نفسه بالمجاهدة، وكان مُقامه بدمشق في المنارة الغربيّة من الجامع.

وقد سمع «صحيح البخاريّ» من أبي سهل محمد بن عُبَيدالله الحفْصيّ.

وقدِم دمشق في سنة تسعٍ وثمانين.
قلتُ: وجالس بها الفقيه نصر المقدسيّ.

وقال القاضي شمس الدّين بن خَلِّكان:[2] إنّه لزِم إمامَ الحرمين، فلّما تُوُفّي خرج إلى نظام المُلْك، فبالغ في إكرامه، وولّاه نظاميّة بغداد، فسا إليها في سنة أربعٍ وثمانين، وأقبل عليه أهْل العراق، وارتفع شأنه. ثمّ ترك ذلك في سنة ثمانٍ وثمانين، وتزهّد، وحجّ، ورجع إلى دمشق، فاشتغل بها مدّة بالزّاوية الغربيّة، ثمّ انتقل إلى بيت المقدس، وجُدَّ في العبادة، ثمّ قصد مصْر، وأقام مدّة بالإسكندريّة، ويقال إنّه عزم على المُضِيّ إلى الأمير يوسف بن تاشفين سلطان مَرّاكُش، فبلغه نَعيُه.

ثمّ إنّه عاد إلى وطنه بطُوس.

وصنّف التّصانيف: «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز»، و«الخلاصة» في الفقه، و«إحياء علوم الدّين».

وفي الأُصول: «المُسْتَصْفَى»، و«المنخول»، و«اللُّباب»، و«بداية الهداية»، و«كيمياء السّعادة»، و«المأخذ»، و«التّحصين»، و«المعتقد»، و«إلجام العوامّ»، و«الرّدّ على الباطنيّة»، و«الإقتصاد في إعتقاد الأوائل»، و«جواهر القرآن»، و«الغاية القصوى»، و«فضائح الإباحيّة»، و«عود الدّور».

وله: «المِنْجَل في عِلم الجَدَل»، وكتاب «تهافُت الفلاسفة»، وكتاب «مَحَكّ النَّظَر»، و«معيار العِلم»، و«المضنون به على غير أهله».

---

(١) قول ابن عساكر ليس في (تاريخ دمشق) و(تبيين كذب المفتري). وقال السبكي: كذا نقل شيخنا الذهبي، ولم أجد ذلك في كلام ابن عساكر، لا في تاريخ الشام ولا في التبيين. (طبقات الشافعية الكبرى ٦/١٩٧).

(٢) في وفيات الأعيان ٤/٢١٦.

و«شرح الأسماء الحُسْنَى»، و«مِشْكاة الأنوار»، و«المنقذ من الضّلال»، و«حقيقة القولين»، وغير ذلك من الكُتُب. وقد تصدّر للإملاء.

وُلِد سنة خمسين وأربعمائة.

وقال عبد الغافر[1]: تُوُفّي يوم الإثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس، ودُفِن بمقبرة الطّابران، وهي قصبة بلاد طوس.

وقولهم: الغزّاليّ، والعطّاريّ، والخبّازيّ، نسبة إلى الصَّنائع بلغة العجم، وإنّما ينبغي أن يقال الغزّال، والعطّار، ونحوه.

* * *

وللغزاليّ أخٌ واعظ مدرّس له القَبُول التّامّ في التّذكير واسمه:

● - **أبو الفتوح أحمد**.

درّس بالنّظاميّة ببغداد، نيابةً عن أخيه لمّا ترك التّدريس، قليلاً، وبقي إلى حدود سنة عشرين وخمسمائة.

وقال ابن النّجّار في «تاريخه»: الغزّاليّ إمام الفُقهاء على الإطلاق، وربّانيّ الأمّة بالإتّفاق، ومجتهد زمانه، وعين أوانه. برع في المذهب، والأصول، والخلاف، والجَدَل، والمنطق، وقرأ الحكمة، والفلسفة، وفهم كلامهم، وتصدّى للرّدّ عليهم. وكان شديد الذّكاء، قويّ الإدراك ذا فِطْنة ثاقبة، وغوص على المعاني، حتّى قيل إنّه ألّف كتابه «المنخول»، فلمّا رآه أبو المعالي قال: دَفَنْتَني وأنا حيّ، فهلّا صبرتَ حتّى أموت، لأنّ كتابك غطّى على كتابي[2].

ثمّ روى ابن النّجّار بسنده، أنّ والد الغزّاليّ كان رجلاً من أرباب المِهَن يغزل الصُّوف، ويبيعه في دُكّانه بطُوس، فلمّا احتضر أوصى بولديه محمد وأحمد إلى صديقٍ له صوفيّ صالح، فعلّمهما الخطّ، وفني ما خلّف لهما أبوهما، وتعذّر عليهما القُوت، فقال: أرى لكما أن تلجآ إلى المدرسة كأنّكما طالبَيْن للفِقْه، عسى يحصل لكما مقدار قُوتِكما. ففعلا ذلك.

---

(١) في المنتخب ٧٤، ٧٥.

(٢) المنتظم ١٦٨/٩، ١٦٩ (١٢٥/١٧).